

Distr.: Limited
7 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 13 تموز/يوليه 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إسبانيا*، أستراليا*، إستونيا*، إكوادور*، ألبانيا*، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا*، إيطاليا،
باراغواي*، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا، البوسنة والهرسك*، بوليفيا (دولة - المتحدة القوميات)،
بيرو*، تشيكيا، الجبل الأسود*، جورجيا*، الدانمرك، رومانيا*، سان مارينو*، سلوفينيا*، السويد*،
سويسرا*، شيلي*، صربيا*، فرنسا، فنلندا*، فيجي، قبرص*، كرواتيا*، كندا*، كولومبيا*، لايفيا*،
لكسمبرغ*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مقدونيا الشمالية*، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، النرويج*، النمسا، نيوزيلندا*، هولندا، اليونان* : مشروع قرار

47/... وفيات وأمراض الأزمات التي يمكن الوقاية منها وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إنه يقر بأن الوقاية من وفيات وأمراض الأزمات أولوية من أولويات حقوق الإنسان لجميع الدول،
وإنه يؤكد مجدداً أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز بعضها
بعضاً،

وإنه يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، بما
في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية
الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

وإنه يشير إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان السابقة بشأن وفيات وأمراض الأزمات التي يمكن
الوقاية منها، وحقوق الإنسان،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإن يعيد تأكيد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما يرتبط بهما من مؤتمرات استعراضية ووثائق ختامية، وإن يعيد أيضاً تأكيد قرارات لجنة وضع المرأة واستنتاجاتها المتفق عليها، وقرارات لجنة السكان والتنمية،

وإن يشير إلى الالتزام الوارد في هدف التنمية المستدامة 3 والقاضي بتخفيض نسبة وفيات الأمهات في العالم إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030،

وإن يرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، كل في حدود ولايته، لتجنب وفيات الأمهات والوقاية من أمراض الأمهات ومعالجتها،

وإن يُعزّز بأهمية تعزيز التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني، وفقاً لولاية كل منها، وبضرورة أن تكفل الدول الاحترام الكامل لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وحمايتها وإعمالها في إطار الجهود المبذولة للحد من وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها في الأوضاع الإنسانية،

وإن يعيد تأكيد أن الدول ملزمة باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأعمال التام لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، بمنأى عن التمييز، والإكراه، والعنف،

وإن يسلم بأن مراضة الأمهات، كما حددتها منظمة الصحة العالمية، تشير إلى أي حالة صحية تعزى إلى الحمل والولادة و/أو تتفاقم بهما، وتؤثر سلباً على رفاه المرأة أو الفتاة،

وإن يسلم أيضاً بأن مراضة الأمهات التي يمكن الوقاية منها هي أحد الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان وبأن الوفيات والإصابات الخطيرة التي تتعرض لها المرأة والفتاة أثناء الحمل والولادة والتي يمكن الوقاية منها ليست أحداثاً حتمية، بل هي نتيجة مباشرة لقوانين وممارسات تمييزية، ولمعايير وممارسات جنسانية ضارة، ولعدم استحداث نظم وخدمات صحية عملية، ولغياب المساواة.

وإن يؤكد أن ظواهر الفقر وسوء التغذية وانعدام خدمات الرعاية الصحية أو عدم كفايتها أو تعذر الحصول عليها والحمل في سن مبكرة وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والعنف ضد النساء والفتيات والحواجر الاجتماعية والثقافية والتهميش والأمية وعدم المساواة بين الجنسين، والارتباطات القائمة بينها تشكل أسباباً جذرية لوفاة ومراضة الأمهات،

وإن يُعزّز بأن أي نهج يقوم على أساس حقوق الإنسان للقضاء على وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها، هو نهج يستند إلى مجموعة من المبادئ، من بينها المساواة والمساءلة والالتزام والمشاركة وإمكانية الوصول والشفافية والتمكين والاستدامة وعدم التمييز والتعاون الدولي،

وإن يسلم أيضاً بأن المقومات الأساسية للصحة، مثل الحصول العادل على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة، ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وتوفير إمدادات كافية من الغذاء المأمون والتغذية والسكن، والظروف المهنية والبيئية الصحية، والانتفاع بسبل التنقيف والمعلومات المتصلة بالصحة، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية الجيدة والأساسية، ضرورية لضمان حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وللقضاء على وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها،

وإن يسلم كذلك بأن انتهاكات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، مثل عدم كفاية خدمات التوليد في حالات الطوارئ والإجهاض غير المأمون، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مستويات مراضة

الأمهات، بما في ذلك ناسور الولادة، وركود الرحم، والاكتئاب بعد الولادة، والعقم، من بين أمور أخرى، مما يؤدي إلى اعتلال صحة النساء والفتيات في سن الإنجاب ووفاتهن في العديد من مناطق العالم،

وإن يقر بأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية تشكلان جزءاً لا يتجزأ من إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وبأن خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة يجب أن تتضمن العناصر المترابطة والجوهرية المتمثلة في التوافر وسهولة الحصول عليها والمقبولية والجودة، على أساس عدم التمييز والمساواة شكلاً وموضوعاً، بطرق منها التصدي للتمييز بأشكاله المتعددة والمتداخلة،

وإن يقر أيضاً بأن الحق في التماس المعلومات المتعلقة بأمور الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتلقيها ونقلها أمر أساسي لتلقي الخدمات، وبأن عدم المساواة في وصول النساء والفتيات إلى المعلومات، بمن فيهن نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والنساء والفتيات المنتميات إلى الأقليات الإثنية، وذوات الإعاقة، واللواتي ينتمين إلى فئات مهمشة أخرى، هو بمثابة تمييز،

وإن يساوره بالغ القلق من استمرار انتهاكات حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، الأمر الذي يؤثر سلباً في معدلات وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها، ومن كون التمتع التام بهذا الحق لا يزال هدفاً بعيد المنال للعديد من النساء والفتيات، بمن فيهن المراهقات، في جميع أنحاء العالم،

وإن يساوره بالغ القلق أيضاً أن النساء والفتيات اللاتي يواجهن أوضاعاً هشّة، بمن فيهن اللاتي يجدن أنفسهن في أوضاع إنسانية وفي أماكن تشهد نزاعات، يواجهن بشكل غير متناسب خطر التعرض كثيراً لانتهاكات وتجاوزات تمس حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، والاتجار، والاعتصاب المنهجي، والاستعباد الجنسي، والتعقيم القسري، والحمل القسري، والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الميسورة التكلفة والمتيسرة والمناسبة، والمعلومات القائمة على الأدلة والتثقيف، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وانعدام فرص الحصول على الرعاية في فترة ما حول الولادة، بما يشمل القابلات الماهرات، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، والفقر، والتخلف، وجميع أنواع سوء التغذية، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض غير المأمون، ووفيات وأمراض الأمهات،

وإن يساوره بالغ القلق كذلك لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى إنهك النظم الصحية، وإعادة تخصيص الموارد البشرية والمالية، بما في ذلك إعادة توزيع القابلات، ونقص العاملين في القطاع الطبي والإمدادات الطبية، وانقطاع سلاسل الإمداد العالمية، مما قد يقوض الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للنساء والفتيات، ومما أثر على توافر العاملين في مجال الرعاية الصحية وعلى إمكانية الوصول إليهم، وعلى إمكانية تلقي الأمهات والمولود الجدد الرعاية وغيرها من الخدمات ومظاهر الدعم الأساسية لصحة الأم والطفل؛ والإجهاض المأمون، عندما لا يتعارض مع القانون الوطني، والرعاية بعد الإجهاض؛ وتوفير المعلومات ووسائل التثقيف المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية؛ ووسائل منع الحمل؛ وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، في حين أن الخوف من الإصابة بالفيروس قد يمنع النساء والفتيات من زيارة مرافق الرعاية الصحية، مما يزيد من خطر وفيات وأمراض الأمهات،

وإن يساوره بالغ القلق لأن التمييز الذي تواجهه النساء والفتيات على نطاق واسع، بما يشمل التمييز على أساس السن، أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، أو الإعاقة، أو الخلفية العرقية أو الإثنية،

أو اللغة، أو الدين، أو الصحة، أو السكان الأصليين أو غيرها من الحالات، فضلاً عن أشكال التمييز المتعددة الأوجه والجوانب، يزدان إلى حد كبير من خطر إصابتهن بأمراض الأمومة، ولأن أزمة كوفيد-19 فاقمت أشكال عدم المساواة والتمييز المنهجي الموجودة أصلاً التي تواجهها النساء والفتيات، وزادت من حدوث أعمال عنف وتحرش جنسيين وجنسانيين، ومن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والحمل غير المقصود، ولا سيما في صفوف المراهقات، مما يزيد أيضاً من خطر الإصابة بأمراض الأمومة،

وإن يؤكد مجدداً أن حقوق الإنسان تشمل الحق في التحكم والبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتعلقة بالحياة الجنسية، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، وعدم خضوعها للإكراه والتمييز والعنف، وأن العلاقات المتساوية في أمور العلاقات الجنسية والإنجاب، بما في ذلك الاحترام الكامل للاستقلالية الجسدية، تتطلب الاحترام المتبادل والرضا وتقاسم المسؤولية فيما يتعلق بالسلوك الجنسي وعواقبه،

وإن يسلم بأن الوصم والعار والعزلة، عند ارتباطها بأشكال محددة من أمراض الأمومة، يمكن أن تؤدي إلى تعرض النساء والفتيات للمضايقة والتمييز والنزب والعنف، وأن تمنعهن من التماس الرعاية، مما يؤدي إلى إلحاق أضرار أو معاناة جسدية ونفسية واقتصادية واجتماعية بالنساء والفتيات،

وإن يسلم أيضاً بوجود تباين كبير في معدلات وفيات وأمراض الأمهات ليس فقط بين البلدان وإنما داخلها أيضاً، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الأشد فقراً وبين النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز،

وإن يلاحظ مع القلق أن خطر وفيات الأمهات أعلى في حالة المراهقات وأنه الأعلى في حالة المراهقات دون سن الخامسة عشرة، وأن مضاعفات الحمل والولادة من الأسباب الرئيسية لوفيات المراهقات في البلدان النامية ولاعتلالهن الشديد، وإن يسلم بضرورة التصدي لجميع المقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة من أجل الحد من مظاهر التباين المذكورة أعلاه،

واقتراناً منه بأن هناك حاجة ملحة إلى زيادة الإرادة والالتزام السياسيين والتعاون الدولي والمساعدة التقنية على جميع المستويات لتخفيض المعدل العالمي المرتفع بشكل غير مقبول لوفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وبأن إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في توفير خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية يمكن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تخفيض هذا المعدل،

وإن يعترف بأن عدم الوقاية من وفيات وأمراض الأمومة هو من أهم العراقيل التي تعترض تمكين النساء والفتيات في جميع مناحي الحياة وتمتعهن التام بحقوقهن الإنسانية وقدرتهن على تحقيق ذاتهن بالكامل، وتعترض التنمية المستدامة عموماً،

وإن يساوره بالغ القلق لأن مراضة الأمهات تحدّ من فرص إكمال الفتيات لتعليمهن، أو توسيع مداركهن، أو المشاركة في مجتمعاتهن، أو اكتساب مهارات تؤهلن للعمل، ويرجّح أن يكون لها تأثير سلبي طويل الأجل على صحتهم البدنية والعقلية ورفاههن، وعلى فرص توظيفهن، وعلى نوعية حياتهن وحياة أطفالهن، وتشكل انتهاكاً لتمتعهن التام بحقوقهن،

1- يحث جميع الدول على القضاء على وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها، وعلى احترام وحماية وإعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والحق في التحكم الكامل والبت بحرية ومسؤولية في جميع أمور الحياة الجنسية والصحة الجنسية والإنجابية، من دون تمييز وإكراه وعنف، وبشتى السبل منها إزالة العقوبات القانونية ووضع وإنفاذ سياسات وممارسات فضلى وأطر قانونية تحترم الاستقلالية الجسدية، وتضمن وصول الجميع إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات القائمة على الأدلة ووسائل التنفيذ في هذا المجال باتتبع نهج قائم على حقوق

الإنسان، بما في ذلك لتنظيم الأسرة، وإلى أساليب عصرية آمنة وفعالة لمنع الحمل، ووسائل لمنع الحمل في الحالات الطارئة، وانتفاع الجميع بالرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجيدة للأمهات، مثل وجود قابلات ماهرات ورعاية التوليد في حالات الطوارئ، والإجهاض المأمون وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وعندما لا يكون منافياً للقانون الوطني، وإدماج عنصر الصحة الجنسية والإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الصحية الوطنية لجميع النساء والفتيات، بمن فيهن المراهقات؛

2- يحث الدول على ضمان توافر خدمات الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها ومقبوليتها وجودتها، بما فيها خدمات رعاية الصحة العقلية والنفسية - الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، دون إكراه وتمييز وعنف؛

3- يهيب بالدول أيضاً، في سياق جائحة كوفيد-19، أن تكفل استمرارية خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك حصول الأم والوليد على الرعاية اللازمة، وغيرها من الخدمات ومظاهر الدعم الأساسية لصحة الأم والطفل، والإجهاض المأمون عندما لا يكون منافياً للقانون الوطني، والأشكال العصرية لمنع الحمل، والكشف عن الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعلاجها، والكشف عن سرطان عنق الرحم وعلاجه، وتجنب انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والتغذية، وخدمات الصحة العقلية؛

4- يهيب أيضاً بالدول أن تتناول المقومات الأساسية للصحة، مثل التمييز بين الجنسين والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الفقر وسوء التغذية، مما يجعل بعض النساء والفتيات، بمن فيهن المراهقات، أكثر عرضة للإصابة بأمراض الأمومة، مثل ناسور الولادة، وركود الرحم، والاكتئاب بعد الولادة، والعقم، من بين أمور أخرى؛

5- يحث الدول ويشجع غيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، على اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، لمعالجة الأسباب المترابطة لوفيات وأمراض الأمهات، مثل الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية المتاحة والمتيسرة والمقبولة والجيدة التي يستفيد منها الجميع، وعدم توافر المعلومات ووسائل التثقيف في هذا المجال، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، والافتقار إلى إمكانية الحصول على الأدوية والمعدات الطبية، وسوء التغذية بجميع أنواعه، والفقر، والوصم، وانعدام سرية سجلات المرضى الطبيين، وعدم توافر مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، والفقر، والتخلف، ونقص الموارد البشرية والمادية في نظم الرعاية الصحية، ونقص المساعدة الإنسانية والتمويل لتلبية احتياجات المستشفيات، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات والاحتياجات التدريبية، والممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والحمل المبكر، ومظاهر اللامساواة والتمييز القائمة على نوع الجنس، واتخاذ تدابير عملية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الممارسين ضد النساء والفتيات؛

6- يدعو الدول إلى تعزيز التنسيق المتعدد القطاعات والتخصصات والمراعي لحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية، فيما يتعلق بالسياسات والبرامج والميزانيات والخدمات المعدة للوقاية من أمراض الأمهات ومعالجتها، وذلك بمشاركة نشطة من جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، ولا سيما المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات على الصعد الوطنية والمحلية والمجتمعية، وكذلك إلى تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية لرصد تنفيذ هذه السياسات والبرامج والميزانيات والخدمات من أجل التعجيل بالقضاء على وفيات وأمراض الأمهات وتمكين الجميع من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛

7- يحث الدول على تعزيز قدرات نظم الرعاية الصحية والقوى العاملة في المجال الصحي والموارد المتاحة لها، من أجل توفير الخدمات الأساسية اللازمة للوقاية من أمراض الأمهات ومعالجتها، بشتى السبل منها زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للصحة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، ونشر وتدريب القابلات والممرضات وأطباء التوليد وأمراض النساء والأطباء العامين والجراحين وأطباء التخدير، وفقاً للمعايير الطبية الدولية، كما يحثها على ضمان توفير خدمات الإدماج الاجتماعي الشاملة، بما في ذلك التوجيه والتثقيف وتنظيم الأسرة والتمكين الاجتماعي - الاقتصادي والحماية الاجتماعية والخدمات النفسية - الاجتماعية، حتى تتمكن النساء والفتيات المصابات بمرضاة الأمومة من التغلب على الوصم والتمييز والنذب والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي؛

8- يحث أيضاً الدول على تعزيز أنشطة البحث وجمع البيانات ونظم الرصد والتقييم من أجل التشجيع على أن يتم بصورة موثوقة وشفافة وتعاونية جمع بيانات مصنفة بشأن توافر خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات وبشأن إمكانية الحصول عليها ومدى قبولها وجودتها، وذلك من أجل دعم سياسات أكثر شمولاً للوقاية من أمراض الأمومة ومعالجتها؛

9- يدعو الدول إلى زيادة الوعي بمرضاة الأمومة وإلى إبرازها كأحد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بسبل منها إجراء المزيد من البحوث المحددة الهدف في هذا المجال، وتخصيص الموارد الكافية، وبذل الجهود اللازمة لضمان توافر المعلومات، لا سيما للنساء والفتيات، عن أسباب الأمراض الخاصة بالأمهات وعن كيفية الوقاية منها؛

10- يحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن متابعة تطبيق الإرشادات التقنية المتعلقة باتّباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها⁽¹⁾، الذي يركز على مرضاة الأمهات باعتبارها مسألة متعلقة بحقوق الإنسان، ويشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على أن تنظر في التوصيات الواردة فيه؛

11- يطلب إلى الدول وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة التركيز من جديد على مبادرات مكافحة وفيات وأمراض الأمومة في إطار شراكاتها الإنمائية وترتيباتها في مجالي المساعدة والتعاون الدوليين، بطرق منها تعزيز التعاون التقني لمكافحة وفيات وأمراض الأمومة، من خلال اتخاذ إجراءات تشمل نقل الخبرات والتكنولوجيا والبيانات العلمية، وتبادل الممارسات السليمة مع البلدان النامية، مع الوفاء بالالتزامات القائمة، وإدماج منظور قائم على حقوق الإنسان في تلك المبادرات، والتصدي لتأثير التمييز الممارس ضد النساء والفتيات في وفيات وأمراض الأمومة؛

12- يحث الدول على التأكد من أن القوانين والسياسات والممارسات تحترم حق المرأة في الاستقلالية الجسدية والخصوصية ومساواتها في حق اتخاذ قرار مستقل في الأمور المتعلقة بحياتها وصحتها، من خلال مواءمة القوانين والسياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما فيها سياسات المساعدة الدولية، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلغاء القوانين التمييزية التي تشترط إذن طرف ثالث للحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة وخدمات الرعاية الصحية، ومكافحة القوالب النمطية الجنسانية والقواعد والسلوكيات التمييزية؛

13- يحث أيضاً الدول على ضمان الوصول إلى آليات العدالة والمساءلة وسبل الانتصاف الفعالة في حينها من أجل التنفيذ والإنفاذ الفعالين للقوانين والمعايير الرامية إلى منع انتهاك الحق في

الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما يشمل تلك الهادفة إلى الوقاية من وفيات وأمراض الأمومة، بسبل منها إطلاع النساء والفتيات على حقوقهن بموجب الأطر المعيارية ذات الصلة، وتحسين الهياكل القانونية والصحية، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون الحصول على المشورة القانونية والمساعدة وسبل الانتصاف القانونية؛

14- يهيب بالدول أن تكفل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الطفل عن طريق مبادرات جامعة لتوعية الجمهور العام وقائمة على الأدلة تشمل المدارس وتجري من خلال وسائط الإعلام والإنترنت، وعن طريق إدراج مناهج تتعلق بجميع حقوق المرأة والفتاة في دورات تدريب المعلمين، بما في ذلك منع العنف والتمييز الجنسين والجنسانيين وضمان حصول الجميع على تثقيف جنسي شامل، داخل المدرسة وخارجها؛

15- يدعو أيضاً الدول إلى عقد ودعم اجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين بمن فيهم العاملون في المجال الصحي والنساء والفتيات المهمشات على مستويات متعددة، بغية مناقشة تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، من أجل تحديد الفرص المتاحة في إطار العمليات المنفذة على الصعيد الوطني وإعطاء الأولوية للمجالات وخطط العمل الملموسة؛

16- يطلب إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ بالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، تقرير متابعة عن الممارسات الجيدة والتحديات في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للقضاء على وفيات وأمراض الأمهات التي يمكن الوقاية منها، بوسائل منها الاستعانة بالإرشادات التقنية التي تقدمها الدول وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين؛

17- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.